دواوين: النصح للحاكم المسلم يكون سراً من غير تشهير

اصدر تجمع بعض دواوين الكويت بواسطة منسق التجمع عادل الطخيم بيانا نتيجة لأحداث ساحة الإرادة أول من امس أتى فيه: يقول المولى عز وجل (وكان في المدينة تسعة رهط يفسدون فيها ولا يصلحون ـ النمل: 48)، ولقد اجمع علماء المسلمين وأهل السنة والجماعة على عدم جواز الخروج على الولاة او منازعتهم لما في ذلك من فساد عظيم، وان النصح للحاكم المسلم إنما يكون سرا من غير تشهير ولا تعيير، وهو ما تعارف عليه أهل الكويت وتوارثوه أبا عن جد وجيلا بعد جيل.

لقد ساءنا ما شهدته الساحة المحلية مؤخرا من سلوكيات مشينة من قبل البعض بقيامهم بممارسات وسلوكيات لا تمت لتعاليم ديننا الإسلامي الحنيف ولا لموروثنا الكويتي الأصيل وما شكلته تلك السلوكيات من اساءة بالغة لمفهوم المواطنة الحقيقية ولمعاني الديموقراطية والحرية التي كفلها لنا الدستور والتي تحرص قيادتنا السياسية على تأكيدها في كل مناسبة، وتعريض حياض الوطن للخطر وتهديد لحمة اهله وتماسك ابنائه ونشر الفوضى وترويع الآمنين ضاربين بكل المحاذير والنواهي الشرعية عرض الحائط متوشحين سلوكا خاطئا وفهما مغلوطا لسعة صدر الحاكم وحلمه وصمت اهل الكويت، دونما مخافة من الله او وازع من خلق او رادع من ضمير، ان ما قيل من تطاول فج على مسند الامارات بشكل عام وعلى ذات صاحب السمو الأمير بشكل خاص ليشكل سابقة تحتم محاسبة اصحابها طبقا للقانون ونص المادة 54 من الدستور وتدفع بأكثر من علامة استفهام وريبة حول الباعث لها او المستفيد من ورائها.

واننا اذ نؤكد على تأييدنا التام لصاحب السمو الأمير في كل ما يراه مناسبا ويتخذه من قرارات وإجراءات لحفظ أمن البلاد واستقرارها ومسيرتها الديموقراطية، فإننا ندين ونرفض رفضا قاطعا كل ما جاء من سقط في القول او الفعل او السلوك ممن غشيت بصيرتهم وحادوا عن جادة الصواب، ونؤكد ان الكويت ستبقى اكبر واجل من ان تختزل بملة او طائفة او قبيلة او بأهواء شخصية لفرد او جماعة، ونبرأ الى الله من كل من أساء وتطاول على مسند الإمارة المحصنة دستوريا، سائلين المولى عز وجل ان يحفظ الكويت واحة أمن وأمان وان يجنبها الفتن ما ظهر منها وما بطن ويدفع عنها شرور الحاقدين والمبغضين لها ولأهلها وحكامها.

اعتبر من يزعمون أنهم غالبية خارجين على القانون والدستور

الداود: مراسيم الضرورة حق خالص للأمير

م.فهد الداود

قال الخبير الاقتصادي والناشط الاجتماعي م.فهد الداود الصباح في مطالعة دستورية ان ما ذهب اليه بيان من يطلقون على انفسهم «الغالبية النيابية» هو خروج على القانون والدستور ومحاولة لتقويض مسند الامارة من محتواه وهيبته.

وأضاف الداود ان تلك التصرفات تعتبر هدما غير مباشر للدولة والمؤسسات ويمهد الطريق الى الفوضى وهو ما يتعارض مع الثوابت الراسخة في الدول كافة، كما ان اللغة المستخدمة في بيانات وندوات هذه الفئة تعتبر خروجا صريحا على الثوابت والتقاليد الكويتية، معلقا على ما جاء في قراءته الدستورية لما حمله البيان الصادر عن مجموعة من المواطنين الذين يطلقون على أنفسهم لقب الأغلبية أنه يحمل الكثير من التجاوزات الدستورية والقانونية، أولها ان هؤلاء لا صفة تمثيلية لهم في ظل غياب مجلس الأمة أو عدم انعقاده أو انفضاض دور الانعقاد العادي، لان النائب وفقا للدستور واللائحة الداخلية لمجلس الأمة لا يتمتع بحصانة نيابية خارج دور الانعقاد، مشيرا الى أن النائب يحاسب على أفعاله وأقواله مثل كل مواطن آخر لا تحميه أو تعفيه نيابته من المساءلة القانونية، وتابع: لهذا فان هؤلاء خالفوا في بيانهم المادة 54 من الدستور حين خاطبوا صاحب السمو الامير بما لا يليق وتعدوا على صلاحياته إذ وفقا لهذه المادة صاحب السمو الامير «ذاته مصونة لا تمس» كما انهم خالفوا المادة 49 من الدستور حيث انهم لم يحترموا النظام العام كما هو مبين في هذه المادة، وفقا لما يبينه الدستور.

وذكر الداود انه يفترض ان يراعي من يعتبر نفسه مشرعا وممثلا للأمة جمعاء الدستور والقانون ليكون قدوة لغيره من المواطنين، اذ من ابسط القواعد القانونية المتعارف عليها في العالم هو ليس من حق الخارج على القانون الاعتراض عليه او المطالبة بتعديله، ويبقى هذا الحق محصورا بمن التزموا القانون ونفذوا ما جاء فيه واذا رأوا انه يضر بالمصلحة الاجتماعية العامة ولا يغلب فئة على أخرى. وقال حتى لا يكون هناك اي اخلال بهذا المبدأ تسقط المحاكم الحقوق المدنية عن المحكومين، اي لا تكون لهم اي صفة مدنية انتخابية او غيرها من الصفات بممارسة الحقوق السياسية والاقتصادية، ولهذا لا يحتسب السجناء والمحكومون من ضمن الهيئات الناخبة.

وأشار الداود إلى أن هذا الجانب من المخالفات التي حملها بيان الفئة المضللة للرأي العام لا يقل خطورة عن المخالفات الاخرى التي تنطوي على سعي اكيد من موقعيه الى تقويض اسس الدولة وتفريغ مسند الامارة من قوته ومحتواه، ففي المادة 51 من الدستور تحددت اولى الصلاحيات التشريعية للامير اذ نصت على ان «السلطة التشريعية يتولاها الامير ومجلس الامة وفقا للدستور»، ولم يقل الدستور مثلا «ان السلطة التشريعية يتولاها مجلس الامة والامير وفقا للدستور» بمعنى ان واضعي الدستور وانسجاما مع مبدأ ان الامير ابو السلطات جعلوه مقدما على غيره من المعاونين، لان مبدأ تولي الامير السلطة التنفيذية ويعاونه الوزراء ينسحب على السلطة التشريعية اذ لا يقر قانون الا بموافقة صاحب السمو الامير، بينما من حق الامير اصدار مراسيم في غياب مجلس الامة تعارف عليها العامة بمصطلح «مراسيم ضرورة» فيما الدستور لم ينعتها بذلك وهذه المراسيم تكون نافذة وتعرض لاحقا على مجلس الامة، مبينا أن صدور اي مرسوم اميري حاليا لتنظيم اي شأن من الشؤون يكون له قوة القانون والنفاذ، ومن هذا المبدأ ليس من حق النواب، اذا كانوا لايزالون يتمتعون بصفتهم النيابية الاعتراض على ما يقرره صاحب الامر في السلطة التشريعية في ظل غياب مجلس الأمة، اولا لانه ليس لهؤلاء صفة دستورية تخولهم ذلك وثانيا لان «مجلس الامة» الذي هو المعاون الثاني للامير في التشريع غير موجود، وهنا تبين المادة 71 من الدستور متى يصبح للمجلس الحق في اعادة النظر بالمراسيم الاميرية الصادرة اثناء خارج دور انعقاده او اثناء اجازته السنوية او اثناء حله، وهي واضحة لا لبس فيها اذ تنص على ما يأتي «إذا حدث فيما بين أدوار انعقاد مجلس الأمة أو في فترة حله، ما يوجب الإسراع في اتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير، جاز للأمير أن يصدر في شأنها مراسيم تكون لها قوة القانون، على ألا تكون مخالفة للدستور أو للتقديرات الواردة في قانون الميزانية ويجب عرض هذه المراسيم على مجلس الأمة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدورها، إذا كان المجلس قائما، وفي أول اجتماع له في حالة الحل أو انتهاء الفصل التشريعي، فإذا لم تعرض زال بأثر رجعي ما كان لها من قوة القانون بغير حاجة إلى إصدار قرار بذلك أما إذا عرضت ولم يقرها المجلس زال بأثر رجعي ما كان لها من قوة القانون، إلا إذا رأى المجلس اعتماد نفاذها في الفترة السابقة أو تسوية ما ترتب من آثارها بوجه آخر».

وألمح الداود إلى أن النص السابق لا يمنح حق الاعتراض حاليا على اي مرسوم اميري، وبخاصة اذا تعلق بتنظيم شأن عام كالانتخابات النيابية التي يعمل بعض المواطنين على عرقلتها او تفصيلها على مقاسهم الانتخابي لان هؤلاء يعتبرون في الفلسفة القانونية من المستفيدين من تعطيل القانون أو من قانون ينحاز الى فئة من الشعب على حساب الغالبية الشعبية لان هؤلاء كانوا نوابا قبل حل مجلس الامة المنتخب عام 2009 او الغاء مجلس الامة المنتخب في فبراير الماضي وتاليا لهم مصلحة في عدم انصاف غيرهم من المواطنين، وليس لهم حق الاعتراض على المراسيم التي يصدرها صاحب السمو الأمير، انما من له الحق في ذلك هو مجلس الامة الذي سينتخب لاحقا اذا عرضت عليه هذه المراسيم قال رأيه فيها.

المؤسف حقا ان من يعتبرون نخبة سياسية وتشريعية يجهلون ابسط القواعد الدستورية فيما هم يزعمون انهم يدافعون عن الدستور، وقد ثرثروا كثيرا بذلك ورفعوا الشعارات ومنها «الا الدستور» فيما هم وكما نقول بالعامية «داسوا في بطن الدستور» وغاب عن بالهم ان من حق صاحب السمو الامير وفقا للمادة 65 من الدستور اقتراح القوانين، واستنادا الى المادة 51 فإن صاحب السمو الامير هو الطرف الاول بالتشريع وبناء على المادتين 65 و71 من حقه ادارة الدولة بما يرى فيه الصالح العام.

لذا حين تخالف مجموعة من المواطنين وبخاصة الذين يزعمون انهم ضالعون في التشريع الدستور والقانون بهذه الصفاقة يصبح هؤلاء في عداد المتمردين على الدولة وحين يتعدون على مسند الامارة يصبحون قد ارتكبوا جناية يعاقب عليها القانون لان الكفالة الدستورية لحرية الرأي والتعبير لا تعني الخروج على النظام العام واللياقة والتعدي على المقامات ورمز الدولة.

الجسار: يجب التكاتف حول سمو الأمير

قالت النائبة السابقة د.سلوى الجسار انه على أصحاب الدعوات للخروج على الشرعية أن يتقوا الله في الكويت وعليهم أن يعلموا أن هناك فرقا بين الحق والباطل والوقت المناسب لاستخدام الحق وعليهم الاستماع إلى صوت العقل والضمير في الوقت الذي يتطلب من الجميع وضع مصلحة الكويت أمام أعينهم منحين جانبا أي مصالح شخصية، وعليهم الاتحاد والتوافق وتجنب كل ما يثير الأزمات أو يطرح فكرا هداما يغرق الجميع ويخل بأمن واستقرار الوطن في وقت أحوج ما يكون فيه لوقف احتقان الشارع السياسي.

ان ما يقوم به البعض من تطاول على مقام صاحب السمو أمير البلاد هو تعد على الدستور ومنظومة القيم والمبادئ، فهذا يخدم مصالح شخصية وأجندات خاصة وأهدافا خبيثة على حساب المصلحة العامة، واهم هذه الأهداف هو الخوف من تعديل قانون الدوائر الانتخابية إلى ما يتوافق مع متطلبات الشعب ويعالج القصور والخلل الذي أحرزه القانون الحالي.

لقد سمعنا وشاهدنا العبارات والمفردات التي أطلقها البعض جزافا في إشارتهم ونعراتهم التي تمثل بحق خروجا على الأخلاقيات والقيم والمبادئ التي جبل عليها الشعب الكويتي، فلا يجوز أبدا لهؤلاء العمل على النخر في جسد الوطن ودق أسافين الفرقة والسعي الى كل ما يعكر الديموقراطية وخرق الوحدة الوطنية تحت شعار حرية الرأي والكلمة وإرادة الشعب، ولا شك أن المشهد السياسي الخطير الذي تمر به البلاد لن يكون الخاسر منه إلا الوطن والمواطن فالجميع يتحمل المسؤولية السياسية والاجتماعية عما آلت إليه الأمور ولن نستطيع اجتياز هذه المرحلة إلا باحترام الدستور والالتزام بالقانون وآداب الحوار وعدم الانسياق وراء مثيري الفتن والفرقة والخراب والعمل على وحدة الصف بين أبناء الوطن والتكاتف حول صاحب السمو أمير البلاد لدرء الفتنه والحفاظ على وطننا الغالي.

د.سلوى الجسار

قال إن الصورة ممنوعة شرعاً ولذلك لم ندخل الفضائيات

الرفاعي: لم أتفاوض مطلقاً لشراء قناة الصباح

نفى رئيس مركز وذكّر الإسلامي سيد فؤاد الرفاعي ما تردد في وسائل الإعلام من استحواذه على غالبية أسهم قناة الصباح التلفزيونية.

وقال الرفاعي: أنفي نفيا قاطعا ذلك الخبر وأنه عبارة عن شائعة لا أساس لها من الصحة اطلاقا، مضيفا ولم أجر أي مفاوضات، أو مشاورات، أو اتصالات، مع أي ظرف من الأطراف، حول ذلك الموضوع لا من قريب ولا من بعيد، لا مباشرة ولا غير مباشرة.

وزادت: أيا كان الهدف من وراء تلك الشائعة فلسنا منها في شيء ولو تصورنا جدلا أنني بصدد افتتاح قناة مركز وذكر الاسلامي، فلماذا أعمد إلى قناة قديمة لأشتريها، وأُغير اسمها، ومشاكل مثل تلك الصفقة لا تنتهي؟!

وقال الرفاعي: عندما أقرر افتتاح قناة، فبالتأكيد، سأعمد إلى تأسيس قناة جديدة.

وأضاف ان مركز وذكّر الإسلامي، ومنذ فترة ليست بالقصيرة، درس موضوع الدخول في عالم الفضائيات والقنوات والتلفزيون، إلا أن موضوع الصورة هو الذي أوقفنا، ومنعنا من المضي قدما في ذلك المشروع، فنحن نرى أن الصورة ممنوعة شرعا، القديم منها والحديث، وذلك لعموم قول نبينا ﷺ: «إن أشد الناس عذابا عند الله يوم القيامة المصورون» ـ البخاري وإلا فنحن على علم يقين بأن هذا العصر هو عصر المشاهدة... وليس القراءة.

سواء عبر التلفزيون أو عبر الإنترنت، والهواتف الذكية الحديثة، ولكننا نحتسب أمرنا عند الله عز وجل، ونكتفي بأقصى ما نراه جائزا من تلك التقنيات، والصور غير ذوات الأرواح، او الصور المطموسة، ونكل الباقي إلى الله سبحانه.

وذلك يقينا منا بأن الحق والعقل والمنطق الذي في ديننا، يغنيه عن تلك الصور والڤيديو وغيرها، فما يجذب ويُقنع في ديننا هو: الفكر والصواب.. وليس الصور والبهارج الزائفة.

ملاحظة: بالنسبة لصوري التي تتداولها بعض وسائل الإعلام، لدى نشر اخبارنا الصحافية ـ فهي صور التقطت لي من حيث لا أدري ـ ومن ينشرها.. فإنما ينشرها على مسؤوليته، وأنا أبرأ منها إلى الله تعالى.

وأضاف: ربما يحلو للبعض بأن يصفنا بالتشدد والتزمت فلدى قراءتنا لبعض تعليقات الاخوة لاحظنا هذا الشيء، فعلى سبيل المثال: البعض علق ـ على تلك الشائعة بأنه غدا سيكون: كل المذيعين أصحاب لحى، ومقصرين للثوب، وآخر كتب معلقا بأننا سنؤكد على أن: عاشوراء يوم فرح وسرور وغير ذلك.

والجوانب على ذلك: انه لا يوجد في الإسلام، وبين المسلمين: مُتشدد ومتساهل ووسط بينهما، وهذه المصطلحات ما هي إلا صنيعة اعدائنا.

نعم الإسلام يُقسم الناس إلى قسمين: متمسك بمنهجية، وغير متمسك، فالقضية قضية: دليل وبرهان وحُجة والله عز وجل يقول: (قل هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين) البقرة.

نعم.. يجب على الرجال: إطلاق اللحى، وتقصير الثوب، ويوم عاشوراء: يوم فرح وسرور، وعندنا الأدلة الشرعية على ذلك، وعلى المسلم ان يُحدد موقفه، إما متمسك بكتاب الله، وسُنة رسوله ﷺ أو لا.

وأخيرا: ينبغي على المسلم أن يكون همه: إرضاء الله عز وجل، أولا وأخيرا.

وأما ارضاء الناس، فهي غاية لا تدرك، وعلى الداعي أن يراقب الله تعالى في شرعه، وفي كل ما يقوم به، سواء وُجدت النتيجة أم لا، وسواء رضي الناس بها أم لا، والدعوة لا تتغلغل في القلوب، ولا تتقبلها النفوس، إلا إذا كانت خالصة لوجه الله تعالى، ولا تكون خالصة إلا إذا استقامت على شرعه، ومنهاجه عز وجل.

أكثر من مليون حالة جلطة قلب يتم تسجيلها سنوياً في أميركا

المطيري: أمراض القلب السبب الأول للوفيات في الكويت

اكد رئيس قسم القلب بمستشفى الامراض الصدرية د.محمد المطيري ان امراض القلب هي السبب الاول للوفاة في الكويت، مشيرا الى أن اكثر من مليون حالة جلطة قلب يتم تسجيلها سنويا في أميركا، وقال: ان الهدف من الندوة يكمن في توعية اطباء الرعاية الاولية والاطباء من مختلف المستشفيات والتخصصات بمفهوم الفريق الواحد المتعدد التخصصات برعاية مرضى السكر وارتفاع الدهون الثلاثية.

وأضاف المطيري خلال الندوة العلمية التي اقامتها شركة ايبوت مساء امس الاول بفندق هوليداي ان السالمية، تحت عنوان «العلاج غير النمطي للسكري» بمشاركة نخبة من الاطباء من مختلف التخصصات في مستشفى البحر للعيون والامراض الصدرية ومبارك الكبير ومركز عيسى لزراعة الكلى وغيرها، أن مشاكل الارتفاع الملحوظ في حالات جلطات القلب أصبح من الدارج أن نراها في اعمار صغيرة بالكويت وخاصة للمرضى الذين يعانون من داء السكري، حيث اكتشفنا من خلال القسطرة وجود امراض لا نراها الا في المرضى من الرعيل الاول اي في اعمار متقدمة، ودائما ما تتمثل في تضيقات متعددة في الشرايين وانسداد اكثر من شريان.

وأكد ان الدراسات الحديثة اوضحت ان مريض السكر خلال حياته معرض لمخاطر القلب مثله مثل مريض قلب سابق حتى ولو لم تحدث له جلطات او ازمات قلبية سابقة، لذلك التوصيات العالمية تنصح بمعالجة مرضى السكر كأنهم مرضى قلب من حيث الادوية والمتابعة.

ومن جانبه قال رئيس قسم زراعة الكلى وامراض الكلى بمركز العيسى د. تركي العتيبي «نحن نعلم ان 1 من كل 5 أشخاص في الكويت يعاني من مرض السكري وهذه نسبة كبيرة حيث 50٪ من الفشل الكلوي بسبب مرض السكري وتعتمد الاصابة بالفشل الكلوي لمرضى السكري على تنظيم السكري واذا كان تنظيم السكر ضعيفا فهؤلاء المرضى يتجهون الى الفشل الكلوي اسرع وعامل ضغط الدم وانه غير منظم فهم يتجهون الى الفشل الكلوي وهذان العاملان الأساسيان وبالطبع التدخين له دور وكذلك ارتفاع الكولسترول ولذلك فإن مرض الفشل الكلوي يزداد باستمرار لان اعداد مرضى السكري عالية والتنظيم للمرضى ضعيف جدا وهذا جميعه يؤدي للفشل الكلوي.

وأكد العتيبي ان ما يقارب الـ 60٪ من الزارعين للكلى يكون السبب هو السكري ونعتقد ان العلاج مهم جدا لان المسؤولية تقع على الجميع من الاطباء المتخصصين واطباء السكر والاعلام وان اطباء السكري الذين هم في المستوصفات هم خط الدفاع الاول واهم من اي شخص اخر لانهم هم الذين يتابعون ويشخصون ويبدأون معه بالادوية وهل هناك تنظيم للسكر ام لا وان هناك تنظيما لضغط الدم.

واشار في تصريح له الى ان زراعة الكلى موجودة في الكويت منذ 1979 وتوقفت في الغزو وكان انذاك عدد الزارعين 562 مريضا وبعد الغزو العراقي الغاشم بدأت الزراعات في مستشفى مبارك ومن ثم رجعت ثانية الى مركز العيسى الذي افتتح عام 1986 والزراعات الان في الكويت وصلت الى اكثر من 2300 مريض زراعة كلى في الكويت وتأتي الكلى من متوفى دماغيا او متبرع حي والمتبرع غير القريب يدخل في اللجنة بشروط وهذه اللجنة تحتوي على دكتور نفسي وشخص حقوقي «باحث قانوني» الى جانب الاطباء لمحاولة انهم يلقون النظر في قابلية المتبرع للتبرع وهذه اللجنة تعمل عملية فلترة بنسبة 100٪ ولو رأت بصيصا من الشك ترفض التبرع وان هناك ضوابط وشروطا.

واضاف العتيبي ان زراعة الكلى افضل من غسيل الكلى لأن هناك افضلية للحياة لان المريض الذي كان لا يقدر على الانجاب ينجب عند زراعة الكلى والشخص الذي لم يقدر على لعب الرياضة بعد الغسيل يستطيع قادرا عليها ويدخل في بطولات وهناك لاعب «كراسنتج» من كرواتيا وهذا في المنتخب وهو زارع كلى وعايش على الادوية، ويغسل المريض اربع مرات بالاسبوع ولا يوجد طاقة لذلك ونحتاج الى توافر الاعضاء من متبرعين احياء او متوفين دماغيا بشكل اكبر ونعتقد ان التوعية ليست موجودة بشكل كامل.

بينما عرف اخصائي القدم السكرية ورئيس قسم الامراض السارية بمستشفى الامراض السارية د. غانم الحجيلان القدم السكرية بأن اي عدوى في قدم مريض السكر تحت العظم.. لافتا الى ان العدوى التي تصيب القدم السكرية تظهر في البداية جراثيم عادية من الجسم نفسه ولكن بعد فترة طويلة من استخدام المضادات الحيوية تظهر جراثيم أخرى مضادة للجسم وهي التي تسبب العدوى. واشار الحجيلان الى اصابة 100 الف مريض سكر بالقدم السكرية وهو ما يمثل ثلاثة اضعاف النسب العادية.

● حنان عبدالمعبود

د.وليد الضاحي ود.محمد المطيري ود.تركي العتيبي

د.جمال الكندري متحدثا